

رسالة إيهود براك، رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، إلى أريئيل شارون، رئيس الحكومة المنتخب، يبلغه فيها قراره عدم المشاركة في حكومة الوحدة*

في إثر فوزك في انتخابات رئاسة الحكومة، قررت مساء يوم الانتخابات أن أستقيل، بعد تأليف الحكومة الجديدة، من منصبني في الكنيست وكرئيس لحزب العمل. وبما أنك بادرت إلى عرض موضوع حكومة الوحدة الوطنية بمشاركة حزب العمل، وطلب مني بصورة شخصية أن أتولى منصب وزير الدفاع، ولأن الوضع الأمني صعب، والمستقبل يلغى الغموض، مع احتمال معين لحدوث تدهور أمني في المنطقة، وافقت انطلاقاً من واجب وطني ومسؤولية وطنية على قبول المنصب، مع إجراء مفاوضات من أجل إقامة حكومة وحدة وطنية مسؤولة ومتوازنة.

لقد وافقت على طلبك أن أعين وزيراً للدفاع انطلاقاً من موقف الاحترام لمصدر الطلب، وانطلاقاً من مسؤولية شخصية ومسؤولية وطنية، مع الإدراك والمعرفة المسبقين بالثمن الشخصي والعام الذي يتضمنه مثل هذه الاستجابة. لم أطلب لنفسني شيئاً، لكنني افترضت أنك ستتصرف مع هذه الاستجابة باحترام متبادل كما يجب. إن نظرة سريعة إلى عناوين الصحف في الأيام الأخيرة تظهر موقفك من العمل المشترك كموقف إصدار أوامر، وتظهر تفضيلاتك إزاء هوية وزير الدفاع كموضوع مفتوح بصورة تلحق ضرراً شديداً بالثقة بيننا ولا تمكنني من قبول المنصب المذكور.

وعلاوة على ذلك، فإن قانون الانتخاب المباشر نصاً وروحاً، وميزان القوى العددي في حكومة وحدة وطنية، لا يسمحان اليوم للشركاء بحق نقض (فيتو) متبادل كما كان الأمر في حكومات الوحدة الوطنية منذ سنة 1984. وفي هذه الأوضاع، وحدها الثقة الشخصية بيننا يمكن أن تشكل أساساً متيناً لعمل مشترك ومثمر. إن التدخل في الشؤون الداخلية لحزب العمل هو مسؤولية تنحصر في حزب العمل، وبالتالي فإنه في المرحلة الحالية من مسؤوليتي الشاملة. لكن على الرغم من الإيضاحات التي أوضحتها لك بأن تدخل رجالك وتدخلك في هذه الشؤون سيشكلان في نظري خرقاً للثقة بيننا، فقد لاحظت مرة واحدة على الأقل استمرار هذه التدخلات.

ومن جانب آخر، وكما قلت لك أكثر من مرة في لقاءاتنا، يوجد في مركز حزب العمل معارضة قوية لمشاركة ممثلي حزبي غاندي [رحبعام زئيفي] و[أفيغدور] ليبرمان في الحكومة. وسمعت منك في كل مرة رأيك المعاكس. لقد حذرنا أن نرفضهما شخصياً، لكن السياسة التي ينتهجانها تتعارض بشدة مع مواقفنا.

أنا شخصياً أعتقد أن لا مجال لوجود حزب العمل معهما في حكومة وحدة وطنية، لكن كما قلت لك في لقاءاتنا، فإن من سيحسم ذلك هو مركز حزب العمل. لهذه الأسباب جميعاً، ولاعتبارات أخرى تتعلق بحزب العمل نفسه لن أخوض في تفصيلاتها هنا، قررت ألا أنضم إلى حكومة الوحدة بمنصب وزير الدفاع أو بمنصب آخر، وأنا أنوي اعتزال العمل السياسي العام. كما كنت التزمت أصلاً. وسأوصي رفاقي في حزب العمل بأن يحاولوا جسراً الفجوات الباقية، من أجل فسح المجال أمام قيام حكومة وحدة قومية في إسرائيل كما يجب في هذا الوقت.

[.....]

* "هآرتس"، 2001/2/21.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx